



مجلة جامعة الملكة أروى العلمية المحكمة

QUEEN ARWA UNIVERSITY JOURNAL



دور التحفيزات الجبائية في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI)

دراسة حالة مؤسسة محبوبة للعجائن

د.بن عمارة منصور¹، أ.كليبات بسمت²

^{1,2} كلية العلوم الاقتصادية، جامعة عنابة، الجزائر

2014

ISSN: [2226-5759](https://doi.org/10.58963/qausrj.v13i13.189)

ISSN Online: [2959-3050](https://doi.org/10.58963/qausrj.v13i13.189)

DOI: [10.58963/qausrj.v13i13.189](https://doi.org/10.58963/qausrj.v13i13.189)

Website: qau.edu.ye

دور التحفيزات الجبائية في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI)
"دراسة حالة مؤسسة محبوبة للعجائن"

أ.د. بن عمارة منصور
كلية العلوم الاقتصادية - جامعة عنابة الجزائر
أ. كليبات بسمة
كلية العلوم الاقتصادية - جامعة عنابة الجزائر

الملخص:

حظيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر باهتمام كبير وهذا باعتبارها تشكل حلقة هامة في النشاط الإقتصادي، وتجلى ذلك من خلال إستحداث هياكل وهيئات لدعم هذا النوع من المؤسسات والتي من أهمها نجد الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI بالإضافة إلى جملة التحفيزات الضريبية التي تقدمها الوكالة.

لذلك تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري في الفترة -2006-2013 وكذلك على دور التحفيزات الضريبية التي تقدمها الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وفي سبيل ذلك تم دراسة حالة مؤسسة محبوبة للعجائن، حيث توصلنا إلى أن التحفيزات الضريبية تعتبر أحد الدعائم التي تمكن المؤسسة من تعزيز قدرتها التنافسية ولكن ليست الشيء الوحيد المتحكم بها، وهذا من خلال أن مؤشرات تنافسية مؤسسة محبوبة في حالة الإستفادة أفضل منها في حالة عدم الإستفادة ولقد تم تقديم توصيات ومقترحات في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنافسية، التحفيزات الضريبية، الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، التخفيض الضريبي، الإعفاء الضريبي.

Résumé

: Les petites et moyennes entreprises jouent un rôle prépondérant dans l'activité économique algérienne et pour cela le gouvernement a créé une multiplicité et une multiplication des institutions et programmes qui visent l'encouragement et l'aide de ces dernières. et on considère l'ANDI parmi les plus importantes institutions spécialisées dans le soutien et la modernisation des PME. et cela d'après le soutien et l'accompagnement financier et l'octroi des avantages fiscaux.

Le but de cette étude est de mettre en évidence la position et le rôle des PME dans l'économie nationale de la période allant de 2006 à 2013. mais aussi le rôle des avantages fiscaux octroyés par l'ANDI dans le renforcement de la compétitivité des PME algérienne. afin d'illustrer cet impact nous avons pris comme cas. l'entreprise des pâtes MAHBOUBA. et nous avons finalement conclu que les avantages fiscaux permettent à l'entreprise d'être plus compétitive .

Mots clés: les petites et moyennes entreprises, la compétitivité, les avantages fiscaux, exonération de l'impôt, réduction de l'impôt.

مقدمة :

إن التحولات الاقتصادية التي يشهدها الإقتصاد العالمي في الأونة الأخيرة والتي رافقتها اشتداد المنافسة على مختلف الأصعدة أدت بالتوجهات الحديثة للإقتصاد بالتركيز أكثر وبشكل ملحوظ على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها تشكل حلقة هامة في النشاط الإقتصادي من حيث ما أثبتته هذه المؤسسات في قدرتها على دفع عجلة التنمية إلى الأمام من خلال مساهمتها في تكوين ثروة وخلق مناصب عمل وتنويع قاعدة الصادرات.

إن مختلف البلدان النامية ومن بينها الجزائر تسعى إلى إرساء قواعد إقتصاد السوق، هادفة بذلك إلى رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين أدائها الأمر الذي يستدعي الإحاطة بجميع المشاكل التي تواجهها التي من أهمها ثقل العبء الضريبي على هذه المؤسسات حيث أن الأعباء الضريبية التي تتحملها هذا النوع من المؤسسات لا تساعد بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي بل تؤدي إلى تعدد وتنامي الأنشطة الموازية والتي تصب في خانة التهرب الضريبي، لذا سعت الجزائر إلى تهيئة محيط جبائي ملائم لنشاط هذه المؤسسات وتجلى ذلك من خلال إستحداث أطر مؤسساتية لدعم وترقية هذا النوع من المؤسسات والتي من أهمها نجد الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI) التي تقدم جملة من التحفيزات الضريبية التي تخفف كاهل هذه المؤسسات من العبء الضريبي وتدفعها إلى تنافسية جادة ومثمرة.

إشكالية الدراسة : إن إشكالية بحثنا تتمحور حول التساؤل الرئيسي التالي :

كيف تساهم التحفيزات الضريبية التي تقدمها الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI

في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ؟

ومن أجل مناقشة هذا التساؤل فإننا ننتقل من فرضية أساسية مفادها : أن التحفيزات

الضريبية التي تقدمها الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار تساهم في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، لكن ليست الشيء الوحيد المتحكم بها.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج مسألة مهمة ألا وهي ضرورة تهيئة محيط جبائي ملائم

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، حيث أن هذه الأخيرة تواجه العديد من العراقيل والتي من أهمها كثرة الضرائب المفروضة عليها وارتفاع معدلاتها، وبالتالي وجب إزالة هذه العراقيل من خلال تقديم تحفيزات ضريبية لهذه المؤسسات من أجل دعم تنافسياتها.

أهداف الدراسة :

نأمل من خلال هذه الدراسة تحقيق جملة من الأهداف ابرزها :

1. التعرف على الوضعية الراهنة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية
2. التعرف على الإطار النظري للتنافسية وأهم مؤشراتها
3. التعرف على أهم الهياكل والهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي من أهمها الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار والتطرق للتحفيزات الضريبية التي تقدمها وما مدى مساهمتها في دعم تنافسية هذه المؤسسات
4. الخروج ببعض المقترحات والتوصيات التي نأمل أن تساهم في تطوير الوضعية التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

منهج الدراسة :

نعمد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث سنقوم بوصف وتحليل وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى الإعتماد على منهج دراسة الحالة عند التطرق إلى حالة المؤسسة محل الدراسة، وسوف نستعين في ذلك بالبيانات والإحصائيات ذات الصلة.

خطة الدراسة :

مراجعة لمنهج الدراسة وموضوعها إرتأينا لمعالجة هذا الموضوع من خلال أربعة محاور وهي:

المحور الأول: واقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري

المحور الثاني: التنافسية (مفهومها، مؤشراتنا)

المحور الثالث: التحفيزات الجبائية التي تقدمها الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI

المحور الرابع: دراسة حالة مؤسسة محبوبة للعجائن عناية

المحور الأول: واقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري

من أجل الإلمام بهذا المحور تم التطرق إلى التعريف الرسمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية.

1- مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

لا يزال حتى اليوم يثار جدل واسع النطاق في الفكر الاقتصادي حول مفهوم يوضح وبدقة ماهية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة فالباحثون مسيري المنظمات الدولية لا زالوا يواصلون محاولاتهم بغرض التوصل إلى تعريف موحد وشامل لهذا النوع من المؤسسات غير أن هناك صعوبات كبيرة تواجهها وأهمها اختلاف المعايير والمقاييس والأسس التي من خلالها يتم تصنيف المؤسسات إلى كبيرة، متوسطة وصغيرة، حيث أن هذا الاختلاف نابع من اختلاف الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية والمرحلة من

التطور التي بلغتها كل دولة.

ومن أهم العوامل التي أدت إلى إختلاف تعريف المؤسسات الصغيرة المتوسطة في كل دولة

نجد: ¹

- إختلاف مستويات النمو: فالمؤسسة الصغيرة في الولايات المتحدة، ألمانيا أو دولة متقدمة أخرى، تعتبر مؤسسة من الحجم الكبير في الجزائر أو أي دولة نامية أخرى، هذا بسبب الإختلاف في مستويات النمو بين الدول المتقدمة النامية.
- تنوع الأنشطة والفروع الاقتصادية: إن معايير تحديد المؤسسات الصغيرة المتوسطة في القطاع الزراعي مثلا تختلف عنه في القطاع الصناعي أو الخدماتي.
- درجة تقسيم العمل: أي كلما كانت درجة تقسيم العمل كبيرة كلما كانت معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة المتوسطة تميل إلى الصغر العكس صحيح.

2- المعايير المستخدمة في تصنيف المؤسسات الصغيرة المتوسطة: هناك نوعان من المعايير المستخدمة في تصنيف المؤسسات الصغيرة المتوسطة هما كالتالي: ²

المعايير الكمية: من بين مجموعة المعايير التي تحدد حجم المؤسسات المعايير التالية: عدد العاملين، حجم رأس المال، رقم الأعمال، الحصة السنوية، الحصة السوقية للمؤسسة.

المعايير النوعية: تشمل هذه المجموعة المعايير التالية: طبيعة الملكية المسؤولة الإدارية، الاستقلالية، حجم السوق.

إن تعدد المعايير المستخدمة في تصنيف المؤسسات أدت إلى ظهور مجموعة من التعريفات على المستوى الدولي، حيث ركز فيها البعض على الجانب الوصفي (المعايير النوعية) فيما إعتد البعض الآخر على الجانب الكمي من المعايير، يكون التعريف أكثر دقة كلما مزج بين الاثنين واشتمل على مجموعة كبيرة من المعايير (النوعية الكمية)

3- التعريف الجزائري للمؤسسات الصغيرة المتوسطة:

لقد اعتمدت الجزائر في تصنيفها للمؤسسات الصغيرة المتوسطة على معياري عدد العمال

ورقم الأعمال حيث جاء التعريف كما يلي: ³

« المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات، تشغل من 01 إلى 250 شخص لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 02 مليار دينار جزائري، وهي تستوفي معايير الاستقلال»

يمكن تلخيص تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة المتوسطة كالتالي:

الجدول رقم (01) تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المعايير / المؤسسة	العمالة الموظفة عامل	رقم الأعمال السنوي مليون دينار	الحصيلة السنوية مليون دينار
المؤسسة الصغيرة	إلى 0109	20	10
المؤسسة الصغيرة	إلى 1049	200	100
المؤسسة المتوسطة	إلى 50250	إلى 2002000	إلى 100500

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة المتوسطة، العدد 77 ديسمبر 2001، ص 6.

وبهذا صنف المشرع الجزائري المؤسسات إلى ثلاثة أصناف مؤسسة مصغرة، صغيرة، متوسطة حسب عدد العمال ورقم العمال ومجموع الميزانية.

4- واقع وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

لقد حظي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر باهتمام بالغ، لاسيما خلال السنوات الأخيرة وهذا من خلال جملة التحفيزات والتسهيلات، يقينا منها بأهمية الدور الذي تقوم به في التنمية الاقتصادية وعليه سوف نتطرق لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من حيث درجة نموها وتركزها القطاعي وكذا إسهاماتها في زيادة الناتج الداخلي الخام وخلق قيمة مضافة وامتصاص البطالة.

4-1- التطور العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

سوف نتطرق إلى التطور العددي للمؤسسات الص. م في الاقتصاد الجزائري في الفترة 2006-2013 وهذا من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02):

تطور عدد المؤسسات الصغيرة المتوسطة للفترة (2006-2013)

الوحدة (مؤسسة)

السنوات طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المؤسسات الخاصة	269806	293946	392013	455398	482892	511856	550511	578586
المؤسسات العمومية	739	666	626	591	557	572	557	547

168801	160764	146881	135623	169080	126887	116347	106222	الصناعات التقليدية
747934	711832	659309	619072	625069	519526	410959	376767	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على:

- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية نشرات المعلومات الإحصائية،

الموقع على الأنترنت: www.pmeart-dz.org

يتبين لنا من خلال الجدول رقم (02) أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في تزايد مستمر من سنة لأخرى، حيث بلغ عددها 376767 مؤسسة سنة 2006 ليصل إلى 747934 مؤسسة سنة 2006، هذا يعني أن عدد المؤسسات قد زاد بـ 371167 مؤسسة في هذه الفترة، أي نسبة زيادة تعادل 99% ويمكن إرجاع ذلك للسياسة التشجيعية التي إنتهجتها الدولة في لإنشاء هذا النوع من المؤسسات، حيث عملت على تنويع وسائل الدعم وتوفير التمويل اللازم، كذلك يمكننا القول أن القطاع الخاص هو المهيمن في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحيث أنه يشهد نمو مستمر عبر السنوات ثم يأتي القطاع الحرفي (الصناعات التقليدية) إذ أنه كذلك يعرف تطور مستمر أما القطاع العمومي فيعرف تذبذب حقيقي وهذا راجع إلى حل بعض المؤسسات العمومية بسبب عدم قدرتها على البقاء والاستمرار والمنافسة.

4-2- توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على قطاعات النشاط الاقتصادي:

يمكن إبراز توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة الجزائرية على قطاعات النشاط الاقتصادي في الجدول التالي:

الجدول رقم (03):

توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القطاعات (2006-2013)

الوحدة (مؤسسة)

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	قطاع النشاط
217444	204049	186157	172653	159444	147582	135151	123782	خدمات
147005	142222	135752	129762	122238	111978	100250	90702	البناء الأشغال
70840	67517	63890	61228	59670	57352	54301	51343	الصناعة
2217	4277	4006	3806	3642	3599	3401	3186	الزراعة الصيد البحري
4458	2052	1956	1870	908	876	843	793	خدمات ذات الصلة بالصناعة
441964	420117	391761	369319	345902	321387	293946	269806	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على:

- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية نشریات المعلومات الإحصائية،

الموقع على الأنترنت: www.pmeart-dz.org

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر تتوزع على جملة من القطاعات الأساسية بنسب متفاوتة، حيث يتمركز أغلبها في قطاع الخدمات، ويرجع ذلك لأن هذا القطاع لا يتطلب أموال ضخمة ولا تقنيات كبيرة مما جعله أكثر القطاعات جذبا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم يليه قطاع البناء الأشغال العمومية يرجع ذلك لسياسة الدولة الرامية إلى تدارك التأخر في المشاريع الخاصة لهذا القطاع لاسيما في مجال بناء السكنات، الطرق، السدود، المستشفيات... إلخ مما شجع على قيام مقاولات خاصة في هذا الشأن، بعدها يأتي قطاع الصناعة ويليها قطاع الفلاحة الصيد البحري.

4-3- أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري:

ساهمت المؤسسات المتوسطة والصغيرة ولا تزال في دعم الاقتصاد الجزائري فهي تشغل ما يقرب من مائة ألف شخص سنويا، حيث ساهمت في خلق 662848 منصب شغل في الفترة (2006-2013) وهذا ما ساهم في التقليل من حدة البطالة التي سجلت خلال هذه الفترة معدلات مقبولة تراوحت ما بين 10% و12%.

كما تبرز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري بشكل واضح، من خلال مساهمتها في كل من الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة، حيث يساهم القطاع الخاص، ممثلا أساسا بمؤسسات صغيرة ومتوسطة، بما نسبته 84.98% من الناتج الداخلي الخام الإجمالي خارج المحروقات، وبنسبة 88.13% من القيمة المضافة خارج المحروقات وهذا بالنسبة لسنة 2010، وهو ما يبرز أهمية وحيوية هذا القطاع في النسيج الاقتصادي الجزائري.

المحور الثاني: التنافسية (مفهومها، مؤشراتهما)

لقد ارتبط مفهوم التنافسية بمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث أن وجود هذه الأخيرة في بيئة سريعة التحول وتتميز باشتداد المنافسة، حتم عليها مواجهة التحديات وهذا لا يتم إلا من خلال تحسين وزيادة تنافسيتهما من أجل المحافظة على مركزها في السوق، حيث أصبحت التنافسية هي الدعامة الأساسية لبقاء المؤسسة في ظل الظروف المحيطة بها.

1- تعريف التنافسية:

يختلف تعريف التنافسية باختلاف مستوى الحديث فيما إذا كان على مستوى الدولة أو القطاع أو المؤسسات لكن في بحثنا هذا سوف يتم التركيز على تنافسية المؤسسات حيث تختلف المؤسسات عن بعضها بعض في مستوى أداءها، قدرتها على الاستمرار والمحافظة على مكانتها وحصتها في السوق، فالأسواق الدولية لا تقبل إلا بالأحسن والأكثر تميزا، الأمر الذي جعل فكرة الاستمرار

وتحسين الموقع التنافسي الهاجس الرئيسي لكافة المؤسسات خاصة منها المؤسسات الصغيرة المتوسطة الحجم وفي هذا السياق، تباينت تعريف تنافسية المؤسسات . وعلى اثر ذلك سوف نتطرق إلى مجموعة من التعاريف التالية :

- ✓ تعرف التنافسية على مستوى المشروع (المؤسسة) في بريطانيا على أنها القدرة على إنتاج السلع الصحيحة والخدمات بالتنوع الجيدة وبالسعر المناسب وفي الوقت المناسب.⁴
- ✓ التنافسية هي القدرة على الصمود أمام المنافسين بغرض تحقيق الأهداف من ربحية ونمو واستقرار وتوسع وإبتكار وتجديد⁵
- ✓ عرفها R. Percerou بأنها : تقديم منتج ذي جودة عالية وسعر مقبول للزبائن وأداء مالي للمؤسسة في السوق مقارنة بالمنافسين وهذا بتقدير واحتساب الحصة السوقية بالنسبة للمؤسسة⁶. ويعرف بورتر الميزة التنافسية على أنها : العنصر الحرج الذي يقدم فرصة جوهرية لكي تحقق المؤسسة ربحية دائمة مقارنة بمنافسيها⁷
- من خلال ماسبق يمكن القول بأن : تنافسية المؤسسة تكمن في قدرتها على إنتاج سلع وخدمات تتميز بمواصفات الجودة والسعر والوقت المناسب بما يجعلها أكثر كفاءة وفعالية من منافسيها وهذا ما يزيد من ربحيتها وحصتها السوقية⁸

2- مؤشرات قياس التنافسية :

حاولت العديد من الدراسات والأبحاث أن تطور مؤشرات مختلفة لقياس التنافسية، ولما اختلفت الآراء حول إيجاد تعريف محدد ودقيق لمصطلح التنافسية، فقد تباينت أيضا الآراء حول إيجاد مؤشرات تقيس تنافسية المؤسسة، حيث ظهرت العديد من المؤشرات التي تستخدم لقياس التنافسية من أهمها ما يلي :

- الربحية : تعبر الربحية على مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح ويعتبر الربح مؤشرا هاما يدل على نجاعة نشاط المؤسسة، إذ تشكل الربحية مؤشرا كافيا على تنافسية المؤسسة⁸، إذا كانت المؤسسة تعظم أرباحها، أي أنها لا تتنازل عن الربح لمجرد عرض رفع حصتها من السوق، ولكن يمكن أن تكون المؤسسة تنافسية في سوق تتجه هي بذاتها نحو التراجع وبذلك فإن التنافسية الحالية لن تكون ضامنة لربحيته المستقبلية⁹.
- التكلفة : إن تكلفة الصنع المتوسطة بالقياس إلى تكلفة المنافسين تمثل مؤشرا كافيا عن التنافسية¹⁰، لأنه لا يمكن تحديد أسعار تنافسية دون ضبط مستمر للتكاليف لذلك نجد أن الكثير من المؤسسات تستهدف أن تكون الرائدة في خفض عناصر التكلفة بين منافسيها لتحقيق مركز تنافسي يضمن لها البقاء في السوق.

حيث تكون المؤسسة غير تنافسية في ظل سوق تنافسي إذا كانت تكلفة الصنع المتوسطة تفوق سعر

بيع منتجاتها في الأسواق

1 - الحصة السوقية :

يعكس مؤشر الحصة السوقية مدى مساهمة المؤسسة في الأسواق المحلية والأسواق الدولية على حد سواء، إذ تحقق المؤسسة أرباحا كبيرة كلما كانت حصتها السوقية أكثر، وهذا يساعدها على توسيع أنشطتها وتنمية قدراتها التنافسية.

2 - الإنتاجية الكلية :

الإنتاجية الكلية تقيس الفعالية التي تحول المؤسسة فيها مجموعة عوامل الإنتاج إلى منتجات يمكن تعريفها ببساطة على أنها : الإنتاجية هي العلاقة النسبية بين المخرجات والمدخلات¹¹
المحور الثالث: التحفيزات الضريبية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة المتوسطة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

3 - التحفيزات الضريبية :

تعتبر سياسة التحفيز الضريبي سياسة حديثة النشأة، فهي وليدة التجارب المالية، وعادة ما يستعمل مصطلح التحفيز أو الامتياز للدلالة عن الأساليب ذات الطابع الإنمائي والتي تتخذها الدولة كوسيلة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، وتعمل هذه السياسة على تحقيق جملة من الأهداف منها زيادة الاستثمارات الخاصة، العمل على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، تشجيع عملية التصدير.....الخ

1-2- تعريف التحفيز الضريبي:

يعرف بأنه « تخفيف في معدل الضرائب، القاعدة الضريبية أو الالتزامات الجبائية التي تمنح للمستفيد بشرط تقيده بعدة مقاييس»²¹
من خلال التعريف السابق نستنتج أن التحفيزات الضريبية هي عبارة عن مساعدات مالية غير مباشرة تقدمها الدولة لبعض الأعوان الاقتصاديين مع تقيدهم لبعض الشروط التي يحددها المشرع وهذا لتحقيق أهداف معينة.

إن التحفيزات الضريبية تأخذ عدة أشكال، فقد تكون في شكل إعفاء ضريبي وهو عبارة عن إسقاط حق الدولة عن بعض المكلفين في مبلغ الضرائب الواجبة السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف معينة وتكون هذه الإعفاءات دائمة أو مؤقتة³¹. أو يكون على شكل تخفيض ضريبي ويعني إخضاع الممول لمعدلات ضريبية أقل من المعدلات السائدة أو تقليص وعاء الضريبة مقابل الالتزام ببعض الشروط⁴¹

1 - واقع التحفيزات الضريبية في الجزائر:

تعتبر الجزائر كغيرها من الدول التي انتهجت سياسة التحفيز الضريبي وهذا بهدف لتشجيع المؤسسات على الاستثمار ومن ثم حثها على التنافسية والوصول بمنتجاتها إلى العالمية وتجلى ذلك من خلال جملة التحفيزات الضريبية التي أقرها التشريع الجزائري للمؤسسات الصغيرة المتوسطة باعتبارها جزاء هاماً من النسيج الاقتصادي فقد استفادت هذه المؤسسات من هياكل وهيئات متعددة

مكلفة بمنح التحفيزات الضريبية والتي من أهمها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التي تم إستحداثها بموجب الأمر الرئاسي رقم (01/03) الموافق لـ 20 أوت 2001 (خلفا لوكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات APSI) هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري في خدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي⁵¹.

1-2 التحفيزات الضريبية التي تمنحها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI :

تقدم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التحفيزات الضريبية من خلال نظامين خاصين بالمزايا :

النظام العام: يستفاد من هذا النظام على مرحلتين هما مرحلة الإنجاز مرحلة الاستغلال⁶¹ في مرحلة الإنجاز: (03 سنوات)

- الإعفاء من الرسوم الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية فيما يخص المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

في مرحلة الاستغلال: (إعفاء لمدة 03 سنوات)

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات
 - الإعفاء من الرسم على النشاط المهني
- النظام الاستثنائي: ينقسم بدوره إلى نظامين
- النظام المطبق على الاستثمارات المنجزة في المناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من الدولة⁷¹:

مرحلة الإنجاز (03 سنوات)

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية فيما يخص المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار
- تطبيق حقوق التسجيل بمعدل مخفض يصل إلى اثنان بالألف بالنسبة لعقود التأسيس الزيادة في رأس المال.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو مقتناة في السوق المحلية
- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

مرحلة الاستغلال: (إعفاء لمدة 10 سنوات)

- إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات
- إعفاء من الرسم على النشاط المهني

المشاريع ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني (الاتفاقيات)⁸¹

مرحلة الإنجاز: (05 سنوات)

- الإعفاء من الحقوق، الرسوم، الضرائب وغيرها من الاقتطاعات الجبائية المفروضة على السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة من السوق المحلية.
- الإعفاء من حقوق التسجيل
- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية على المقتنيات العقارية الإشهارات القانونية
- مرحلة الاستغلال: (إعفاء من 03 إلى 10 سنوات)
- الضريبة على أرباح الشركات
- الرسم على النشاط المهني

المحور الرابع: دراسة حالة مؤسسة محبوبة للعجائن (عنابة)

1- التعريف بالمؤسسة محل الدراسة :

محبوبة للعجائن هي مؤسسة منظمة ضمن شركات الأموال شكل الشركة ذات المسؤولية المحدودة (SARL) وتتمتع وفقا لأحكام القانون التجاري بالشخصية المعنوية، بدأت نشاطها في سنة 2000 تحت اسم محبوبة للعجائن، مقرها المنطقة الصناعية برحال عنابة، تعمل في مجال صناعة العجائن الغذائية، تقدر طاقتها الإنتاجية النظرية ب 13 000 طن، تشغل 122 عاملا، بلغ رقم أعمالها سنة 2012 753.2 مليون دج وعلى هذا الأساس وبالاعتماد على التقسيم الذي ينص عليه القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر فتعتبر مؤسسة متوسطة الحجم. باشرت نشاطها في فيفري 2000 بالاعتماد على خطين للإنتاج: خط إنتاج العجائن القصيرة، خط إنتاج العجائن الطويلة وفي سنة 2004 فتحت خط إنتاج جديد للعجائن الخاصة وكذلك في سنة 2011 فتحت خط إنتاج آخر للعجائن القصيرة بالخضر، ويمكن توضيح منتجات المؤسسة من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم(04): منتجات المؤسسة

المنتوج	عدد الأنواع	السعة
العجائن القصيرة	25	500غ
العجائن الطويلة	04	500غ
العجائن الخاصة	16	غ/250/غ/500غ/400
عجائن بالخضر	1	400غ

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الوثائق الخاصة بالمؤسسة

إن مؤسسة محبوبة للعجائن تخضع إلى النظام الحقيقي في تحديد الربح الضريبي، لهذا فهي مجبرة على مسك الدفاتر المحاسبية المنصوص عليها في المواد 09،10،11 من القانون التجاري

ومن الناحية الجبائية فإن المؤسسة تخضع إلى جميع الإلتزامات الجبائية والنظام الضريبي وتتمثل مختلف الضرائب في:

- الضريبة على أرباح الشركات IBS على أساس الربح المحقق بمعدل 19%
- الضريبة على الدخل الإجمالي
- الرسم على القيمة المضافة 7%
- الرسم على النشاط المهني 2%
- الرسم العقاري
- الحقوق الجمركية

2- دراسة الوضعية التنافسية للمؤسسة في ظل الإستفادة من التحفيزات الضريبية :
سنحاول دراسة الوضعية التنافسية للمؤسسة في ظل الإستفادة من الإمتيازات الضريبية الممنوحة من قبل ANDI وهذا من خلال توضيح مدى تأثير حجم الضرائب التي تتحملها المؤسسة خلال الفترة (2010-2013) على بعض مؤشرات التنافسية التي من أهمها: مؤشر تكلفة الصنع ومؤشر الربحية ومؤشر الإنتاجية

الجدول رقم (05) تطور الطاقة الإنتاجية، الكمية المنتجة والمباعة خلال الفترة 2010-2013

النوع						الطاقة الإنتاجية	السنة
عجائن خاصة		عجائن قصيرة		عجائن طويلة			
المباعة	المنتجة	المباعة	المنتجة	المباعة	المنتجة		
840	820	7840	7800	4010	3900	13700	2010
735	730	9050	9000	4100	4050	13700	2011
905	935	10600	10800	4730	4900	18700	2012
880	935	9850	10800	4600	4900	18700	2013

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على الوثائق الخاصة بالمؤسسة

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المؤسسة استغلت تقريبا كل طاقتها الإنتاجية في سنة 2010 حيث قدرت الكمية المنتجة ب 12520 هذا ما يمثل 91% من الطاقة الإنتاجية، مما جعلها توسع من نشاطها من خلال فتح خط إنتاج جديد للعجائن بالخضر، حيث إستفادت من التحفيزات الضريبية التي تمنحها ANDI وهذا على مرحلتين مرحلة الإنجاز (2010-2011) تمثلت في إستيراد المعدات والأدوات وتجهيزها للإنتاج وكذلك تكوين العمال، ومرحلة الإستغلال (-2012-2013) حيث بدأت في الإنتاج الفعلي.

1-2- تطور قيمة الضرائب والتحفيزات الضريبية المستفيدة منها مؤسسة محبوبة :
قيمة التحفيزات الضريبية المستفيدة منها مؤسسة محبوبة للفترة 2010-2013: يمكن توضيحها من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (06)

قيمة التحفيزات الضريبية المستفيدة منها المؤسسة الواحدة: مليون دج

السنة	رقم الأعمال	النتيجة	طبيعة الإعفاء	قيمة الإعفاء
2010	553.98	33.24	TVA	17.92
			DD	3.16
			TAP	
			IBS	
المجموع (1)				
2011	643.20	47.21	TVA	1.19
			DD	0.21
			TAP	
			IBS	
المجموع (2)				
2012	753.20	56.49	TVA	
			DD	
			TAP	4.52
			IBS	3.22
المجموع (3)				
2013	711.85	51.25	TVA	
			DD	
			TAP	4.27
			IBS	2.92
المجموع (4)				
المجموع (1) + (2) + (3) + (4)				
				37.41

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الوثائق الخاصة بالمؤسسة

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن مؤسسة محبوبة تستفيد من رصيد مالي معتبر وهذا من خلال التحفيزات الضريبية الممنوحة لها للفترة 2010-2013 والتي قدرت ب 37.41 مليون دج حيث استفادت في مرحلة الإنجاز (2010/2011) من رصيد مالي قدر ب 22.48 دج وهذا ما جعلها تسرع وتنطلق في العملية الإنتاجية بكل أرياحية، أما في مرحلة الإستغلال (2012/2013) استفادت من رصيد مالي قدره 14.93 دج وهذا ما يدل على إنشاء قيمة لمساهمتها من جهة ويعمل على تدعيم التمويل الذاتي للمؤسسة وتوفير السيولة مما يسمح لها بتوسيع نشاطها وهذا من أجل زيادة

حصتها السوقية.

2-2- تطور قيمة الضرائب التي تتحملها المؤسسة للفترة 2010-2013
يمكن إظهار تطور حجم الضرائب التي تتحملها المؤسسة للفترة 2010-2013 من خلال الجدول
الآتي:

الجدول رقم (07)

تطور قيمة الضرائب التي تتحملها مؤسسة محبوبة الوحدة : مليون دج

السنة	البيان	TAP	DD	TVA	IBS	المجموع
2010	الإستفاداة	11.08	0	0	6.32	17.40
	ع الإستفاداة	11.08	3.16	17.92	5.71	37.87
	الفرق	0	3.16	17.92	0.60	20.48
2011	الإستفاداة	12.86			8.97	21.83
	ع الإستفاداة	12.86	0.21	1.19	8.93	23.19
	الفرق	0	0.21	1.19	0.04	1.36
2012	الإستفاداة	10.54			7.51	18.06
	ع الإستفاداة	15.06			10.73	25.80
	الفرق	4.52			3.22	7.74
2013	الإستفاداة	9.97			6.82	16.78
	ع الإستفاداة	14.24			9.74	23.98
	الفرق	4.27			2.92	7.19

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على الوثائق الخاصة بالمؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن المؤسسة في حالة عدم الإستفاداة من التحفيزات الضريبية تتحمل عبء ضريبي كبير حيث قدر في المتوسط ب 27.71 مليون دج كما نلاحظ ارتفاع قيمة الضرائب في سنة 2010 وهذا راجع لإرتفاع الرسم على القيمة المضافة الناتج عن إرتفاع قيمة الإستثمار وكذلك في سنة 2012 وهو ناتج عن إرتفاع الرسم على النشاط المهني الناتج عن إرتفاع رقم الأعمال وهذا راجع لبدء المؤسسة في هذه السنة في الإنتاج الفعلي .

أما في حالة الإستفاداة فإن المؤسسة لا تتحمل عبء ضريبي كبير وهذا خلال المرحلتين حيث يقدر متوسط الضرائب ب 18.51 ، وهذا ما يدل على الفرق في حجم الضرائب التي تتحملها المؤسسة في حالة الإستفاداة وعدم الإستفاداة

3- مقارنة قيمة الضرائب التي تتحملها المؤسسة بمؤشرات تنافسية مؤسسة محبوبة : سنحاول من خلال هذا العنصر حساب نسبة الضرائب إلى بعض مؤشرات تنافسية المؤسسة وذلك على النحو التالي :

3-1- مؤشر تكلفة الصنع :

سنقوم من خلال هذا العنصر بتوضيح مدى مساهمة التحفيزات الضريبية في تحسين مؤشر تكلفة الصنع للمؤسسة وذلك بالإعتماد على إجمالي التكاليف، وبعض المتغيرات الأخرى المرتبطة بها. 3-1-1- مقارنة قيمة الضرائب بإجمالي التكاليف :

الجدول الموالي يوضح نسب إجمالي الضرائب والرسوم إلى إجمالي التكاليف، وهذا في حالة إستفادة المؤسسة وعدم إستفادتها من التحفيزات الضريبية
الجدول رقم (08)

مقارنة الضرائب بإجمالي تكاليف مؤسسة محبوبة الوحدة : مليون دج

السنة	البيان	إجمالي الضرائب	إجمالي التكاليف	النسبة المئوية
2010	الإستفادة	17.40	500.26	3.5%
	ع الإستفادة	37.87	541.22	7%
	الفرق	20.47	40.96	3.5%
2011	الإستفادة	21.83	594.63	3.6%
	ع الإستفادة	23.19	597.35	3.8%
	الفرق	1.36	2.73	0.2%
2012	الإستفادة	18.06	652.86	2.7%
	ع الإستفادة	25.80	668.34	3.9%
	الفرق	7.74	15.48	1.2%
2013	الإستفادة	16.78	651.55	2.5%
	ع الإستفادة	23.98	667.79	3.6%
	الفرق	7.2	16.24	1.1%

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على الوثائق الخاصة بالمؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة إجمالي الضرائب والرسوم التي تتحملها المؤسسة خلال الفترة (2010-2013) تقدر في المتوسط ب 3.07% وهي نسبة مؤثرة نوعا ما حيث أن

هاته النسبة تقدر في المتوسط ب 4.6% في حالة عدم إستفادة المؤسسة من التحفيزات الضريبية، أي أن نسبة الفرق يقدر ب 1.53% وهذه النسبة تعتبر ضئيلة وهذا راجع لحجم التكاليف الهائلة التي تتحملها المؤسسة، وهذا يمكن أن نفسره بارتفاع حجم الإهلاكات وهذا بسبب الحجم الكبير لإستثمارات المؤسسة وتزايدها من سنة إلى أخرى وبما أن أنظمة الإهلاك تعتبر إحدى أهم أشكال التحفيزات الضريبية فهي تمثل وفرة ضريبية مهمة للمؤسسة.

½ مقارنة إجمالي الضرائب بإجمالي الديون

الجدول رقم (09)

مقارنة قيمة الضرائب بإجمالي ديون مؤسسة محبوبة الوحدة: مليون دج

2013		2012		2011		2010		البيان
ع!	!	ع!	!	ع!	!	ع!	الإستفادة	
23.98	16.78	25.80	18.06	23.19	21.83	37.87	17.40	إجمالي الضرائب
329.30	329.30	452.29	452.29	519.43	519.43	542.23	542.35	إجمالي الديون
7.28	5.10	5.70	3.99	4.46	4.20	6.98	3.21	النسبة المئوية

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على الوثائق الخاصة بالمؤسسة

نستخلص من خلال الجدول السابق أن نسبة مجموع الضرائب إلى إجمالي الديون تمثل في المتوسط 4.12% في حين أن هذه النسبة تقدر ب 6.10% في حالة عدم الإستفادة، وتوضح هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة من تغطية الديون وذلك بواسطة التحفيزات الممنوحة لها.

2-1-3 مقارنة قيمة الضرائب بالديون قصيرة الاجل

الجدول رقم (10)

مقارنة الضرائب بالديون قصيرة الأجل لمؤسسة محبوبة الوحدة: مليون دج

2013		2012		2011		2010		البيان
ع!	!	ع!	!	ع!	!	ع!	الإستفادة	
23.98	16.78	25.80	18.06	23.19	21.83	37.87	17.40	إجمالي الضرائب
215.94	215.94	329.33	329.33	397.07	397.07	432.95	432.95	الديون قصيرة الأجل
11.10	7.77	7.83	5.48	5.85	5.50	8.89	4.02	النسبة المئوية

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على الوثائق الخاصة بالمؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسبة إجمالي الضرائب إلى الديون قصيرة الأجل تمثل في المتوسط ب 5.7%، حيث تقدر هذه النسبة ب 8.41% في حالة عدم الإستفادة من التحفيزات الضريبية، وتعكس هذه النسبة إمكانية تغطية الضرائب لقيم الديون قصيرة الأجل، كما تمثل هذه النسبة إمكانية المؤسسة اللجوء إلى تغطية قيمة التحفيزات الضريبية في حالة عدم الإستفادة منها

عن طريق الديون قصيرة الأجل.

3-2- مؤشر الإنتاجية :

الجدول رقم (11)

مقارنة إجمالي الضرائب بمصاريف المستخدمين لمؤسسة محبوبة الوحدة : مليون دج

2013		2012		2011		2010		البيان
ع!	!	ع!	!	ع!	!	ع!	الإستفادة	
23.98	16.78	25.80	18.06	23.19	21.83	37.87	17.40	إجمالي الضرائب
50.07	50.07	53.67	53.67	46.06	46.06	40.40	40.40	مصاريف المستخدمين
47.89	33.52	48.07	33.65	50.35	47.39	93.74	43.07	النسبة المئوية

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على الوثائق الخاصة بالمؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسبة إجمالي الضرائب إلى مصاريف المستخدمين تمثل في المتوسط 40% حيث أن هذه النسبة تقدر في المتوسط ب 60% في حالة عدم إستفادة المؤسسة من التحفيزات الضريبية، حيث يبين هذا المؤشر مدى قدرة التحفيزات الضريبية على تغطية مصاريف المستخدمين.

الجدول رقم (12)

مقارنة إجمالي الضرائب بالأموال الخاصة لمؤسسة محبوبة الوحدة : مليون دج

2013		2012		2011		2010		البيان
ع!	!	ع!	!	ع!	!	ع!	الإستفادة	
23.98	16.78	25.80	18.06	23.19	21.83	37.87	17.40	إجمالي الضرائب
228.18	228.18	230.07	230.07	224.71	224.71	216.95	216.95	أموال خاصة
10.51	7.35	11.21	7.85	10.32	9.71	17.46	8.02	النسبة المئوية

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على الوثائق الخاصة بالمؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن نسبة مجموع الضرائب إلى الأموال الخاصة تعكس مدى قدرة الأموال الخاصة على تغطية حجم الضرائب المفروضة على المؤسسة، حيث نلاحظ أن هذه النسبة في المتوسط تقدر ب 8.23% في حالة الإستفادة، أما هذه النسبة فتقدر ب 12.37% في حالة عدم الإستفادة وهي نسبة مرتفعة مقارنة مع الحالة الأولى.

3-3- مؤشر الربحية : مقارنة نتيجة المؤسسة في ظل الإستفادة وفي عدم الإستفادة

الجدول رقم (13)

مقارنة نتيجة محبوبة في ظل الاستفادة وعدم الاستفادة

السنة	البيان	النتيجة الإجمالية	النتيجة الخاضعة للضريبة	قيمة الضريبة	النتيجة الصافية
2010	الاستفادة	33.24	33.24	6.32	26.92
	عدم الاستفادة	33.24	30.08	5.71	27.52
	الفرق	0	3.16	0.60	0.60
2011	الاستفادة	47.21	47.21	8.97	38.24
	عدم الاستفادة	47.21	47.00	8.93	38.28
	الفرق	0	0.21	0.04	0.04
2012	الاستفادة	56.49	56.49	7.51	48.98
	عدم الاستفادة	56.49	56.49	10.73	45.76
	الفرق	0	16.95	3.22	3.22
2013	الاستفادة	51.25	51.25	6.82	44.44
	عدم الاستفادة	51.25	51.25	9.74	41.52
	الفرق	0	15.37	2.92	2.92

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الوثائق الخاصة بالمؤسسة

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن المؤسسة في ظل استفادتها من التحفيزات الضريبية لا تتحمل عبء كبير حيث تقدر النتيجة الخاضعة للضريبة في المتوسط بـ 34.96 م دج، أما في حالة عدم الاستفادة فتقدر بـ 46.23 مليون دج أي أن المؤسسة في الحالة الأولى تستفيد من وفرة ضريبية تقدر في المتوسط بـ 11.29 مليون دج، مما يجعل المساهمين يستفيدون من فرصة هامة من أجل زيادة عوائدهم.

ومن خلال الجدول أعلاه سوف نقوم بحساب مردودية المؤسسة، وربحيتها في ظل الاستفادة وعدم الاستفادة من التحفيزات الضريبية وذلك من خلال الجدولين التاليين:

الجدول رقم (14)

نسب المردودية والربحية (مؤسسة محبوبة) في ظل الاستفادة

2013	2012	2011	2010	البيان	
7.97%	7.17%	5.13%	3.54%	نتيجة صافية مجموع الأصول	المردودية الاقتصادية
19.47%	21.28%	17.01%	12.40%	نتيجة صافية رأس المال الخاص	المردودية المالية

6.24%	6.50%	5.94%	4.85%	الربح الصافي HT رقم الأعمال	نسبة الربحية الصافية
-------	-------	-------	-------	--------------------------------	-------------------------

الجدول رقم (15)

نسب المردودية والربحية (مؤسسة محبوبة) في ظل الإستفادة

2013	2012	2011	2010	البيان	
7.44%	6.70%	5.14%	3.62%	نتيجة صافية مجموع الأصول	المردودية الاقتصادية
		17.03%	12.68%	نتيجة صافية رأس المال الخاص	المردودية المالية
5.83%	6.07%	5.95%	4.96%	الربح الصافي HT رقم الأعمال	نسبة الربحية الصافية

إن نسبة المردودية الاقتصادية تشير إلى مدى الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة أي ما استخدم من أصول للحصول على النتيجة ومن خلال الجدولين رقم (13) و(14) يتضح أن مؤسسة محبوبة حققت مردودية معتبرة خلال السنوات (2010-2013) وأنها كذلك في ارتفاع مستمر حيث ارتفعت من 3.54% سنة 2010 إلى 7.97% سنة 2013، وعليه يمكن القول بأن المؤسسة تحقق أرباح معتبرة من خلال إستثماراتها، أما في حالة عدم الإستفادة فإن المؤسسة كذلك تحقق مردودية إقتصادية معتبرة ولكنها منخفضة مقارنة مع الحالة الأولى حيث تقدر نسبة المردودية الاقتصادية في المتوسط ب 5.9% في حالة الإستفادة، أما في حالة عدم الإستفادة فتقدر ب 5.7% وهذا ما يدل على تأثير الضريبة على المردودية الاقتصادية للمؤسسة، حيث أنه كلما تم التقليل من إلتزامات المؤسسة إتجاه الضريبة كلما حققت مردودية أكبر.

كما نلاحظ أن نسبة المردودية المالية للمؤسسة تعتبر مرتفعة وتتسم بالزيادة من سنة لأخرى، إلا أنها شهدت إنخفاض سنة 2012 هذا راجع لتراجع مبيعات المؤسسة في هذه السنة وهذا في الحالتين (الإستفادة وعدم الإستفادة)، لكن يبقى أثر الضريبة واضح على المردودية المالية للمؤسسة، حيث قدرت في المتوسط ب 17.5% في حالة الإستفادة، أما في حالة عم الإستفادة فتقدر ب 16.9%، وهذا ما يدل على أن المؤسسة عندما تعفى من الضرائب تحقق مردودية مالية مرتفعة مقارنة مع حالة خضوعها للضريبة.

أما بخصوص نسب الربحية الصافية، فنلاحظ كذلك أنها ترتفع هي الأخرى عند تخفيف العبء الضريبي على المؤسسة، حيث قدرت نسبة الربحية الصافية في المتوسط ب 5.9% في حالة الإستفادة، أما في حالة الإستفادة فتقدر ب 5.7%.

الختامة :

يتبين لنا مما سبق أن الجزائر تفتنت كغيرها من البلدان النامية لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فسعت جاهدة لتشجيع الاستثمار في هذه الأخيرة وذلك من خلال السياسات المنتهجة في السنوات الأخيرة والجهود المبذولة لدعم وترقية هذا القطاع وتجسد هذا من خلال استحداث أطر مؤسساتية لدعم وترقية وتطوير هذا النوع من المؤسسات بالإضافة إلى برامج التأهيل والمرافقة وتنصب هذه الجهود في سبيل خلق بيئة مناسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساعد على اجتياز العقبات وكذلك تحثها على رفع من أداها وزيادة تنافسيتها وصمودها في وجه التحولات الاقتصادية الراهنة.

يمكن تلخيص نتائج الدراسة فيما يلي :

- ✓ تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال مساهمتها في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة والتقليص من حدة البطالة، بالرغم من ذلك فإنه لا يزال قطاع هش يحتاج لعمل كبير وعلى الكثير من الأصعدة، حيث تواجهه جملة من الصعوبات والتعقيدات، لعل أهمها كثرة الضرائب المفروضة على هذا النوع من المؤسسات.
 - ✓ اعتماد الجزائر سياسة التحفيز الضريبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا من خلال إنشاء هيكل وهيات مكلفة بمنح الدعم المالي والتحفيزات الضريبية لهذه المؤسسات من أجل تخفيف كاهلها من الضرائب ومن ثم حثها على التنافسية والخروج بمنتجاتها إلى العالمية.
 - ✓ تعتبر الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI من أهم الهياكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تقدم جملة من التحفيزات الضريبية (تخفيضات ضريبية، إعفاءات ضريبية)، إلا أنه هناك تمييز بين مرحلة الإنجاز ومرحلة الاستغلال عند منح الإعفاءات الضريبية حيث أن مرحلة الإنجاز تعتبر أحسن فترة لإقرار الإعفاءات التي تمس المشتريات من المعدات والألات اللازمة لإنجاز المشروع حيث تكون المؤسسة في حاجة إلى أكبر قدر ممكن من السيولة المالية، ومنح الإعفاءات في مرحلة الاستغلال من شأنه تحفيز المستثمرين على الإسراع في البدء في ممارسة النشاط مما يكون له الأثر الإيجابي على التنمية الاقتصادية.
 - ✓ إن مؤسسة محبوبة في ظل استفادتها من التحفيزات الضريبية حققت مؤشرات تنافسية معتبرة وهذا راجع لإعفاءها من التزامات الضريبة مما قلص من تكاليفها وزاد من ربحيتها.
 - ✓ تعتبر التحفيزات الضريبية من أهم العوامل الداعمة لتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكن ليست الشيء الوحيد المتحكم بها.
- بناء على النتائج المتوصل إليها، فإننا نوصي بما يلي :
- ✓ العمل على تقديم الدعم اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال بناء سياسات إستراتيجية ومنظومة مؤسساتية تناسب خصوصيتها.

- ✓ تهيئة المنظومة المالية والمصرفية وذلك يكون عن طريق التحفيز لمنح التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسيير إجراءاته، واعتماد أساليب إبتكارية للتعامل مع خصوصية هذا النوع من المؤسسات، وإنشاء مصارف متخصصة ومؤسسات مالية جديدة وتسهيل اعتماد البنوك.
- ✓ تهيئة المنظومة التشريعية والجبائية وذلك من خلال جعل القوانين الضريبية وقوانين الإستثمار تتسم بالوضوح، الشفافية والثبات، بالإضافة إلى تقديم التحفيزات اللازمة ومنها التحفيزات الجبائية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ توطيد العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومراكز البحث التطبيقي لإستقطاب الأفكار والإبداعات التكنولوجية وإيجاد الحلول التي تناسب مع مشاكلها التسويقية المطروحة بالأخص على المستوى السوق الدولية.
- ✓ رسم سياسة لتسريع عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لجعلها قادرة على المنافسة، ومن الضروري أن تنبع هذه الجهود من إستراتيجية واضحة المعالم.

قائمة الهوامش والمراجع :

1. أ شوقي جباري، أ بوديار زهية، تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال إستراتيجية العناقيد الصناعية-قراءات في التجربة الإيطالية، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج مجال المحروقات في الدول العربية، الشلف، أيام 06 و10 نوفمبر 2010 .
2. توفيق عبد الرحيم يوسف، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر، الأردن، 2002، ص15-16.
3. المادة الرابعة من القانون رقم 01/18 المؤرخ في 12/12/2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 77، 2001.
4. Donald G.Mc Fertinadge، la compétitivité : notions et mesures، département d'économie، université. carleton، canada، avril، 1995.p
5. فريد النجار، المنافسة والترويج التطبيقي: آليات الشركات لتحسين المراكز التنافسية، مدخل المقارنات التطويرية المستمرة، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص11.
6. Richard Percerou، entreprise، gestion et compétitivité، édition economica، France، 1984، p53
7. Michael porter، l'avantage concurrentiel، dunond، france، 1999، pp41-42
8. نادية العارف، الإدارة الإستراتيجية، الدار الجامعية، الطبعة الثانية، مصر، 2004، ص203.
9. تامر البكري، إستراتيجيات التسويق، دار البيازوردي، عمان، الأردن، 2008، ص203 .
10. وديع محمد عدنان، القدرة التنافسية وقياسها، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 24، ديسمبر 2003، ص11.
11. وديع محمد عدنان، محددات القدرة التنافسية للإقطاع العربية في السوق الدولية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2001.
12. د ناصر مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق، دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع، 2003، الجزائر، ص118
13. د عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص173.

41. نفس المرجع السابق، ص 174.
15. المادة 21 من الأمر رقم (01-03) المؤرخ في 22/08/2001، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 47، ص 07.
61. المادة 07 من الأمر رقم (06-08) المؤرخ في 19/07/2006، المعدل و المتمم للأمر (01-03)، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 47، ص 18.
71. المادة 08 من الأمر رقم (06-08) المؤرخ في 19/07/2006، المعدل و المتمم للأمر (01-03)، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 47، ص 18.
81. نفس المرجع السابق.

ANDI : Agence National de Développement de l'investissement

IBS : Impôt sur le Bénéfice des sociétés

TVA : Taxe sur la Valeur Ajoutée

DD : Droit de Douane

TAP : Taxe sur l'Activité Professionnelle